النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

من خلال عرض الإطار النظري والدراسة التطبيقية توصل الباحث الي النتائج التالية:

1. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمسسات المالية الإسلامية، يؤدي الي إنتاج قوائم مالية تتمتع بدرجة عالية من الشفافية والمصداقية.
2. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يؤدي الي جودة وتطوير معلومات التقارير المالية ويزيد من كفاءتها وتماثلها.
3. الإلتزام بالإفصاح وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يؤدي الي تكامل الإفصاح للبيانات والمعلومات المنشورة، مما يزيد من درجة الإفصاح المقارن.
4. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يؤدي الي زيادة كفاءة أداء الإدارة، وبالتالي زيادة كفاءة أداء المصرف.
5. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يساعد مستخدمي القوائم المالية علي مختلف فئاتهم في تقويم وترشيد قراراتهم.
6. إلتزام المصرف بالإفصاح طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يقلل من فرص التهرب الضريبي، وبالتالي يؤدي الي زيادة الدخل القومي.
7. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يؤدي الي إنتاج قوائم مالية تساعد الجهات الرسمية في تقويم الأداء الأقتصادي للمصارف وعلاقته بالأهداف القومية والإجتماعية، والمساهمة في ترشيد قرارات التخطيط والرقابة علي أنشطة المصارف.
8. تأهيل وتدريب معدي التقارير المالية بالمصارف الإسلامية علي تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يزيد من كفاءة الأداء بالمصرف، وبالتالي كفاءة البيانات والمعلومات المنشورة.

ثانياً: التوصيات

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. إلزام المصارف الإسلامية السودانية بإعداد قوائمها المالية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لأنه يؤدي الي مصداقيتها وشفافيتها وسهولة مقارنتها.
2. العمل علي توحيد الإفصاح للمصارف الإسلامية السودانية من خلال تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لأنه يسهم في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية علي مختلف فئاتهم.

3. الإهتمام بالإفصاح طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لأنه يساعد في تقدير مدي كفاءة المصرف في تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة، أو الملاك، أو المجتمع.
4. ضرورة إلتزام المصارف بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بإعتباره يؤدي الي إنتاج قوائم مالية تساعد الجهات الرسمية في تقويم الأداء الإقتصادي للمصارف الإسلامية وعلاقته بالأهداف القومية والإجتماعية، ويساهم في ترشيد قرارات التخطيط والرقابة علي أنشطة المصارف.
5. قيام البنك المركزي أو الجهات الرسمية بإلزام المراجعين الخارجيين بتقديم معلومات إضافية توضح أن المصرف قد إلتزم بجميع نصوص الإفصاح طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، أو التقرير عن عدم الإلتزام بالإفصاح وفقاً لهذا المعيار.
6. القيام بمزيد من الدراسات في مجال الإفصاح المحاسبي الإسلامي، وعلي وجه الخصوص واقع تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.
7. تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للعاملين بالمصارف الإسلامية للتعريف بمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتأثيره علي جودة المعلومات المنشورة.
12. التركيز في الخطط الدراسية بالجامعات السودانية علي المعايير المحاسبية بصورة عامة ومعايير الإفصاح المحاسبي بصورة خاصة، بحيث تتحقق لدي الخريج المعرفة الوافية بهذه المعايير، حتي تتعزز قدرته في التعامل معها في مستقبل حياته العملية.

ثالثاً: الرؤي المستقبلية

بعد إستعراض نتائج البحث وتوصيلته يري الباحث بأن هناك موضوعات مهمة تتمثل بالآتي:

1. أثر توقيت الإفصاح عن المعلومات المنشورة علي قرارات مستخدمي التقارير المالية.
2. دور البنك لمركزي في إلزام المصارف الإسلامية بالإفصاح طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
3. أهمية الإتساق في تطبيق المعايير الإسلامية في المصارف السودانية.
4. واقع تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.
5. معوقات ومشكلات الإفصاح في المصارف الإسلامية.